تجدد المظاهرات الرافضة لقرارات بوتفليقة ومعلومات عن توجه لحل البرلمان

الإبراهيمي مستعد لقيادة «الندوة الوطنية».. والمعارضة ترفض «الحوار»

محتجون يرفعون لافتات تؤكد إصرارهم على تغيير النظام خلال تظاهرة في العاصمة الجزائرية أمس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: مظاهرات مستمرة في الشارع، معارضة ترفض قرارات الرئيس، وحكومة تعرض الحوار، وجيش يتعهد بحماية الأمن، وسط حديث عن حل البرلمان، تلك عناصر المشهد الجزائري الذي يزداد تعقيدا يوما بعد يوم.

فقد أعلنت المعارضة الجزائرية رفضها الحوار مع الحكومة، وعدم مشاركتها في الندوة الوطنية التي اقترحها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة خلال المرحلة الانتقالية.

وقالت المعارضة في بيان أمس في ختام لقائها التشاوري الخامس إنها ترفض القرارات التي أعلنها بوتفليقة مؤخرا شكلا ومضمونا باعتبارها تمديدا للعهدة الرابعة. وشددت على رفض إقحام الجيش في التجاذبات السياسية حرصا على الإجماع عليه.

وأشارت المعارضة إلى مساندتها «الهبة الشعبية»، مطالبة بدعمها حتى تحقيق مطالبها، مشيرة إلى أن «السلطة القائمة لا يمكن أن تستمر وغير مؤهلة لقيادة المرحلة الانتقالية»، داعية النواب إلى الانسحاب من البرلمان بغرفتيه.

ومن جهته، أكد عبدالله جاب الله، رئيس جبهة العدالة والتنمية المحسوب على التيار الإسلامي، ان التصرفات والممارسات التي دأبت عليها السلطة تجبر الشعب على الثورة، معتبرا «المرحلة الانتقالية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية في رسالته الأخيرة إنما له ولأوليائه».

وقالت حركه التقويم والتأصيل المنشقة عن حزب جبهة التحرير الوطني الذي يمتلك الأغلبية في البرلمان، إن رد السلطة جاء باهتا وغير متجاوب إطلاقا مع مضمون رسالة الشعب الجزائري، في إشارة إلى ما تضمنته رسالة الرئيس بوتفليقة.

وكان نائب رئيس الوزراء رمطان لعمامرة صرح للإذاعة الرسمية في وقت سابق من امس بأن الحكومة مستعدة للحوار مع المعارضة، معتبرا ان تقديم موعد عقد الندوة الوطنية قبل الانتخابات الرئاسية جاء من أجل توافق الجزائريين، واصفا قرارات بوتفليقة بـ «التاريخية».

بموازاة ذلك، تجددت المظاهرات المناوئة لقرارات بوتفليقة واستمراره في الحكم. وخرج أساتذة التعليم العام في مسيرات احتجاجية بساحة البريد المركزي بوسط الجزائر العاصمة، كما شهدت مدن أخرى مظاهرات مماثلة، تلبية لنداء أطلقه تكتل 6 نقابات مستقلة، من أجل دعم الحراك الشعبي الذي يطالب برحيل الرئيس بوتفليقة وأركان نظامه. وحمل المتظاهرون لافتات بالعربية والفرنسية كتب عليها «لا لتمديد العهدة الرابعة» و«من أجل مستقبل أفضل لأولادنا».

في هذه الأثناء، أعرب الديبلوماسي الجزائري المخضرم الأخضر الإبراهيمي المرشح بقوة لقيادة المرحلة الانتقالية، عن استعداده لقبول رئاسة ندوة الحوار الوطني التي دعا إليها بوتفليقة «إذا طلب مني لأن هذا واجبي نحو الجزائر». وقال إن الجزائر تحتاج لحوار حقيقي يبحث عن القواسم المشتركة حتى تنشأ الجمهورية الثانية. وكشف عن انه كان هناك توافق بين المعارضة والموالاة على رفض العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة. وأضاف الإبراهيمي في تصريحات نقلتها وسائل إعلام جزائرية، أن هناك اتفاقا على تغيير جذري وشامل للنظام يمهد لجمهورية ثانية. وطمأن الإبراهيمي على صحة الرئيس، مؤكدا أنه لا خطر على حياته، لكنه برر عدم إلقائه أي خطاب بأن صوته «ضعيف وغير مسموع».

هذا، وبحسب مصادر نيابية وإعلامية متطابقة، فإن الرئيس سيتجه الى حل المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى من البرلمان) الذي تسيطر عليه الموالاة.

ونشر النائب عن جبهة القوى الاشتراكية براهم بناج على صفحته بموقع فيسبوك «لقد تقرر حل البرلمان»، فيما نقلت «الأناضول» أن هذه الأخبار متداولة فعلا.

في غضون ذلك، علق الفريق أحمد قايد صالح قائد أركان الجيش للمرة الرابعة في غضون الأيام الأخيرة على التطورات التي تشهدها البلاد، متعهدا بالحفاظ على استقرار الجزائر وأمنها ووحدتها في كل الظروف. وقال صالح في كلمة خلال اجتماع مع قادة عسكريين ان وحدة الجزائر واستقرارها هي أمانة غالية في أعناق أفراد الجيش الوطني، وهذه الأمانة يجعل الجيش من المحافظة عليها هاجسه الأول بل وشغله الشاغل ومهمته الأساسية، مجددا الإشادة بالعلاقة بين الجيش والشعب.

إلى ذلك، أعربت الخارجية الأميركية عن تأييدها حق الجزائريين «في التظاهر والتعبير السلمي عن آرائهم»، مؤكدة دعمها للجهود التي تبذل في الجزائر «لرسم مسار جديد على أساس الحوار».

وقال المتحدث باسم الوزارة روبرت بالادينو للصحافيين: «نحن نؤيد الجهود المبذولة في الجزائر لرسم مسار جديد بهدف المضي قدما على أساس حوار يجسد إرادة جميع الجزائريين وتطلعاتهم لمستقبل سلمي ومزدهر».

ماي تحذّر البرلمان: رفض «بريكست دون اتفاق» أو إرجاؤه لن يحل المشكلة

بريطانيا تواجه احتمال «خروج فوضوي» من الاتحاد الأوروبي

معارضو «بريكست» تظاهروا امام البرلمان امس رافعين لافتات مناهضة لمغادرة لندن الاتحاد الاوروبي (رويترز)

عواصم ـ وكالات: تواجه المملكة المتحدة احتمال خروج فوضوي للمملكة من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، وذلك غداة رفض المشرعين بغالبية ساحقة اتفاق «بريكست المعدل».

ولا يزال الانسحاب دون اتفاق خيارا تلقائيا في 29 الجاري وهو الموعد المقرر للخروج، ما لم يتم التوصل لبديل. ورفض النواب البريطانيون مساء أول من أمس للمرة الثانية اتفاقا تم التوصل اليه بين بروكسل ورئيسة الحكومة تيريزا ماي رغم حصولها على ضمانات في اللحظة الأخيرة من مسؤولي الاتحاد الأوروبي بشأن نقاط شائكة.

في غضون ذلك، أعلنت لندن أمس أنها ستلغي رسوما على ما نسبته 87٪ من السلع المستوردة ولن تقوم بعمليات تفتيش جمركي على الحدود مع ايرلندا في حال غادرت بريطانيا الكتلة الأوروبية دون اتفاق.

وتهدف هذه الخطة المؤقتة إلى تفادي ارتفاع أسعار الواردات من الاتحاد الأوروبي وتعطل خطوط التموين فور مغادرة بريطانيا الاتحاد.

وسيتم فرض رسوم جمركية لكن مخفضة على بعض المنتجات الزراعية لحماية المنتجين البريطانيين.

وفي حال صوت النواب بالموافقة على الخروج من دون اتفاق، تعتزم الحكومة دعوة مجلس العموم لتصويت آخر اليوم بشأن طلب إرجاء «بريكست».

وبعد هزيمتها أول من امس، حذرت ماي النواب قائلة «إن التصويت برفض المغادرة دون اتفاق وإرجاء (مهلة بريكست) لا يحلان المشكلات التي نواجهها». وأضافت «الاتحاد الأوروبي يريد معرفة كيف سنستفيد من إرجاء كهذا. وعلى هذا المجلس أن يرد على ذلك السؤال».

وتابعت «هل يرغب (البرلمان) في إبطال المادة 50؟» في إشارة إلى البند الذي أطلق عملية بريكست، «هل يريد إجراء استفتاء ثان، أو يريد المغادرة باتفاق غير هذا؟» الذي تم التوصل إليه.

وقالت «إنها خيارات لا يحسد عليها ولكن لا بد من مواجهتها الآن».

من جهته، اكد كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي في ملف «بريكست» ميشال بارنييه قال إن بروكسل فعلت «كل ما بوسعها» وعليها الآن الاستعداد لاحتمال خروج فوضوي.

وغرد على تويتر قائلا «المأزق يمكن حله فقط في المملكة المتحدة».

وفي حال تم الاتفاق على إرجاء «بريكست» فإن ذلك سيكون فقط لفترة قصيرة.

في هذا الصدد، قال رئيس المفوضية الأوروبية جان ـ كلود يونكر الاثنين الماضي ان بريكست «يجب أن ينجز قبل الانتخابات الأوروبية» المقرر اجراؤها نهاية مايو المقبل.

«تجمع المهنيين» يطلق عصياناً مدنياً في الخرطوم

السودان: تعديل يبقي غالبية الوزراء وتغيير في «الداخلية» و«المالية» و«النفط»

عواصم ـ وكالات: أعلن رئيس الوزراء السوداني محمد طاهر أيلا، امس، تشكيل حكومة جديدة، غالبيتها من الحكومة السابقة، دون حدوث تغييرات جذرية.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي، بمقر رئاسة الوزراء بالعاصمة الخرطوم، بحسب الأناضول.

واحتفظت التشكيلة الجديدة بعدة أسماء بينها فضل عبدالله فضل وزيرا لرئاسة الجمهورية، وأحمد سعد عمر وزيرا لمجلس الوزراء، والدرديري محمد أحمد وزيرا للخارجية، ومحمد أحمد سالم وزيرا للعدل، وبحر أبو إدريس أبو قردة وزيرا للعمل.

بينما انتقل حامد ممتاز، من وزارة الحكم الاتحادي إلى الصناعة والتجارة، وبشارة جمعة أرور، من وزارة الإعلام إلى الداخلية.

كما انتقل حسن إسماعيل، من وزارة الحكم المحلي، بولاية الخرطوم، إلى حقيبة الإعلام والاتصالات، والخير النور من الصحة إلى وزارة التربية والتعليم. وتم تكليف مجدي يس بحقيبة المالية، والسموال خلف الله للثقافة، ومحمد أبو فاطمة وزيرا للمعادن، وسعاد الكارب وزيرا للضمان الاجتماعي. وشملت الحقائب كذلك بشير موسى الحواتي، وزيرا للحكم الاتحادي، وحاتم السر وزيرا للنقل والتنمية العمرانية، ورضوان حسن وزيرا للزراعة، والصادق محجوب وزيرا للصحة. كما تم تكليف، إبراهيم أحمد عبدالله وزيرا للثروة الحيوانية والسمكية، عثمان التوم حمد، وزيرا للري والكهرباء والموارد المائية، وإسحق آدم جماع وزيرا للنفط، وسهير أحمد صلاح، وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي.

إلى ذلك، واستجابة للدعوات بالعصيان المدني، التي أطلقها تجمع المهنيين السودانيين وتحالفات معارضة بالبلاد، أغلقت العديد من المؤسسات والشركات والمحلات التجارية والجامعات بالعاصمة السودانية أبوابها، امس.

وقال تجمع المهنيين، ان العصيان شمل المحطة الوسطى والمؤسسة بمدينة بحري، شمالي الخرطوم، وحي الرياض وشارع عبيد ختم، جنوبي المدينة نفسها. واستعرض التجمع أسماء عدد من الشركات الخاصة التي نفذت العصيان المدني.

من جانبهم، أفاد شهود عيان، في تصريحات بحسب الأناضول، بأن بعض المحلات التجارية في شارع الجمهورية، إحدى الشوارع الرئيسية وسط العاصمة، أغلقت أبوابها. كما أغلقت صيدليات وعيادات لأطباء في شارع الحوادث وسط الخرطوم، حيث تنتشر المؤسسات الطبية والعلاجية.

أنباء سورية

الجيش الإسرائيلي يعلن كشف وحدة تابعة لحزب الله تحضر لتنفيذ أعمال انطلاقاً من الحدود مع سورية

أميركا تسقط صفة «محتلة» عن مرتفعات الجولان وإسرائيل تصعّد الضغوط للاعتراف بسيادتها عليها

عواصم ـ وكالات: وسط حديث متصاعد عن ضغوط اسرائيلية على واشنطن للاعتراف بسيادتها على هضبة الجولان السورية المحتلة، أسقطت الإدارة الأميركية لأول مرة صفة «الاحتلال» عن الجولان. وقالت الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي العالمي لحقوق الإنسان أمس إن المنطقة «تسيطر عليها إسرائيل».

من جهته أعرب يسرائيل كاتس، القائم بأعمال وزير الخارجية الاسرائيلي، عن أمله باعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالسيادة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية المحتلة. جاء ذلك بعد أن أعلن الجيش الاسرائيلي الكشف عن «وحدة سرية تسعى للعمل ضد إسرائيل من منطقة الجولان السورية» يديرها حزب الله. ونقلت محطة التلفزة الاسرائيلية 20 عن كاتس قوله: «إن الاعتراف الأميركي بالسيادة الاسرائيلية على الجولان سيكون ردا ملائما».

وأضاف: «آمل أن يحدث هذا خلال زيارة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المرتقبة للولايات المتحدة» نهاية الشهر الجاري.

وفي اشارة الى إعلان الجيش الاسرائيلي بخصوص الخلية، قال كاتس: «لقد كشفنا اليوم عن (وحدة الجولان)، وهو نشاط مصمم لإنشاء بنية تحتية عملياتية لحزب الله ضد إسرائيل من الجولان». وأضاف: «الاعتراف الأميركي بسيادة إسرائيل على الجولان، سيكون ردا مناسبا على عدوان إيران وحزب الله في سورية ولبنان وللأسد الذي يسمح لهما بالعمل من أراضيه».

وكانت إسرائيل أعلنت الكشف عن «الشبكة» التي يديرها حزب الله للقيام «بأعمال ضدها» في الجولان المحتل وحملت دمشق المسؤولية عنها. وقال الجيش الإسرائيلي أمس إن شبكة المسلحين أقامها حزب الله اللبناني داخل سورية، على طول خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان المحتل، يرأسها القيادي السابق ابو حسين ساجد، الذي كان مسجونا في العراق لضلوعه في هجوم على القوات الأميركية.

ونقل بيان عن البريغادير جنرال أميت فيشر أمس تحذيره للحزب من أن إسرائيل «لن تسمح لأي محاولة لحزب الله لترسيخ نفسه بالقرب من الحدود».

وجاء في البيان «سنعمل بكل قوتنا لإجبار هذه المنظمة الإرهابية على الخروج»، في إشارة إلى تحركات جديدة محتملة من قبل الجيش الإسرائيلي داخل سورية.

وقال البيان إن الشبكة، التي يديرها حزب الله مع الحرس الثوري الإيراني، تقوم بتخزين الأسلحة وجمع المعلومات الاستخباراتية وتجنيد السكان المحليين لشن هجمات ضد إسرائيل. ونشر المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي على تويتر تفاصيل جديدة عن الوحدة الجديدة التي وصفها بـ «الخطة السرية» لحزب الله، تم إنشاؤها «لمحاولة إعادة إنشاء وتموضع وحدة سرية لتكون قادرة على العمل ضد إسرائيل».

وأضاف أنه «تم كشف الوحدة في مراحل إنشائها الأولية، برئاسة المدعو علي موسى عباس دقدوق المعروف بأبي حسين ساجد».

وحسب أدرعي فإن: «حزب الله بدأ يفقد السيطرة على عناصره الذين يحاولون إنشاء خطط ومغامرات غير محسوبة تهدد التنظيم»، مشيرا إلى أن «عددا من عناصر الوحدة في الميدان انتموا سابقا إلى جماعات تورطت بنشاطات تخريبية في الجولان تحت ظل سمير القنطار وجهاد مغنية».

وتابع قائلا إن من أسماها «وحدة ملف الجولان» تحاول التموضع أمام إسرائيل تحت رعاية أحزاب وجمعيات مدنية سورية من بينها الذراع العسكرية للحزب السوري القومي الاجتماعي المعروفة بـ «نسور الزوبعة».

بدوره، قال المتحدث باسم الجيش اللفتنانت كولونيل جوناثان كونريكوس «لن نسمح لحزب الله بأن يقيم بنية تحتية إرهابية في الجولان قادرة على ضرب مدنيين إسرائيليين». وأضاف «نحمّل النظام السوري مسؤولية أي شيء يحصل داخل سورية ويستهدف إسرائيل».

«قسد» تعلن أن «داعش» يعيش لحظاته الأخيرة في الباغوز

الأمم المتحدة: الأزمة السورية لم تنته و12 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة

عواصم ـ وكالات: حذر ثلاثة مسؤولين أممين من أن الأزمة السورية لم تنته بعد، داعين المجتمع الدولي الى تقديم دعم مستمر وواسع النطاق للسوريين المستضعفين واللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

وحذر المسؤولون الثلاثة في بيان أنه ومع دخول الأزمة السورية عامها التاسع، فإن الاحتياجات الإنسانية داخل سورية تظل عند مستويات قياسية، حيث يحتاج 11,7 مليون شخص إلى شكل ما من أشكال المساعدات الإنسانية والحماية، وأن هناك حوالي 6,2 ملايين شخص مشرد داخليا، وأكثر من مليوني فتى وفتاة خارج المدرسة، وأن ما يقدر بنحو 83٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

وقال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك في تصريح صحافي على هامش اجتماع وزراء الخارجية في المؤتمر الثالث حول (دعم مستقبل سورية والمنطقة) في بروكسل أمس انه «بدون ضخ الأموال بشكل كبير وفوري من المحتمل أن يتوقف توفير الغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى وخدمات الحماية المنقذة للحياة للشعب السوري».

من جانبه، اعرب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي عن قلقه الشديد بعد زيارته لسورية واللاجئين السوريين في لبنان «من الفجوة المتسعة بين احتياجات اللاجئين الضخمة والدعم الذي يتم توفيره للاستجابة الدولية لهم».

وبدوره، قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكيم شتاينر ان «مستوى الفقر في سورية يتصاعد والبنية التحتية للخدمة الأساسية تالفة والنسيج الاجتماعي متوتر إلى الحد الأقصى».

وكانت الأمم المتحدة ذكرت أمس، أنها تسعى لتمويل عاجل من الجهات المانحة يبلغ 3,3 مليارات دولار من أجل الوفاء باحتياجات السوريين في الداخل، إضافة إلى 5,5 مليارات دولار للاجئين السوريين في البلدان المجاورة.

في سياق اخر، قال مسؤولون أكراد إن تنظيم داعش يعيش «لحظاته الأخيرة» في شرق سورية، بعدما دفع القصف العنيف الذي تشنه قوات سوريا الديموقراطية «قسد» والتحالف الدولي الداعم لها بقيادة أميركية، على بلدة الباغوز المحاصرة، 3 آلاف من مقاتليه إلى الاستسلام.

وقال القيادي الكردي في «قسد» جياكر أمد لوكالة فرانس برس في الباغوز: «بدأت اللحظات الأخيرة لداعش». وأعلنت «قسد» التي يهيمن عليها الأكراد، أنها أحبطت هجمات انتحارية لعناصر داعش في وقت مبكر من صباح أمس.